التجربة الديمقراطية في موريتانيا : دراسة في الإصلاح السياسي

الاستاذ المساعد الدكتور
خيري عبد الرزاق جاسم(*)

المقدمة

عانت موريتانيا من هيمنة الجيش على السلطة مايزيد على ثلاثة عقود بعد الاستقلال، وصارت سمة النظام السياسي فيها عسكرية الطابع، حتى غدا من الصعب الحديث عن إصلاحات سياسية في ظل تنافس وتدافع قادة الجيش للهيمنة على السلطة بالشكل الذي لم يسمح بترسيخ أسس الدولة ومؤسساتها السياسية، وظلت الدولة هشة البنيان وضعيفة السلطة ، وتفاقمت خلال تلك العقود المشكلات، وفي مقدمتها مشكلة الصراع على السلطة، فلا يكاد حدوث انقلاب عسكري إلا وتبعه آخر وأعاد الأمور إلى نقطة البداية من جديد، وبقت موريتانيا تنتقل من انقلاب عسكري إلى آخر بمقابل إهمال المجتمع بمكوناته الرئيسة، ولم يحدث أن حصلت أية مبادرة أو محاولة للمصالحة بين الدولة/السلطة والمجتمع .

لم تكن دواعي الإصلاح أو التغيير بعيدة من الواقع الموريتاني خلال العقود الثلاثة من الستينيات إلى تسعينيات القرن الماضي ، ولكنها كانت ضعيفة الوقع والصدى بسبب هيمنة السلطة/النظام على حركة التغيير، لكنها لم تبق على الشاكلة نفسها مع مطلع تسعينيات القرن الماضي لاسيما مع حدوث متغيرات خارجية ألقت بضلالها على موريتانيا وتفاعلت تلك المتغيرات مع دعوات الإصلاح الخاملة في الداخل لتنجب مولودا جديدا حمل معه كل موجبات التغيير ومتطلباته. ومعها مثلت الانشغالات الموريتانية بضرورة الإصلاح هما رئيسا على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى المجتمع، ولو أن الأول هو الذي سعى باتجاه الإصلاح لأسباب تتعلق بالنظام السياسي نفسه، لان مجرد السعي إلى الإصلاح بالصيغة التي طرحت منذ سنة ١٩٩١، يعني الاعتراف الصريح من النظام السياسي بوجود فساد سياسي ينبغي إصلاحه ومعالجته لان استمراره في ظل بيئة داخلية ودولية غير مؤاتية يعني انهيار النظام وفنائه.

(*) رئيس مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد

لذلك نرى أن دراسة الإصلاح السياسي في موريتانيا سيكون بالانطلاق من فرض رئيس مفاده "إن اللجوء إلى الإصلاحات في موريتانيا جاء من قبيل محاولات النظام السياسي في البقاء والاستمرار من جانب والانسجام مع متطلبات البيئة الخارجية للنظام السياسي من جانب آخر".

طبيعة الحكم في موريتانيا

تمثل الحكم في موريتانيا المستقلة بثلاث حقب رئيسة هي : الحقبة المدنية (الجمهورية الأولى) الممتدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٨، والحقبة العسكرية الممتدة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩١. ثم الحقبة المختلطة بين العسكرية والمدنية ١٩٩١-٢٠١٠ ،تميزت الحقبة الأولى بهيمنة الحزب الواحد على المجتمع، اذ انتقل شكل الحكم من النظام البرلماني الذي أقره دستور ٢٢ اذار/مارس ١٩٥٩ الى النظام الرئاسي بموجب دستور ٢٠ أيار/مايو ١٩٦١. ووجد هذا التوجه المؤسسي المركز للسلطة بيد رئيس الجمهورية التعبير السياسي عنه خلال السنة نفسها بتبني نظام الحزب الواحد، عندما انصهرت الاحزاب الوطنية الموجودة حينها في حزب واحد "حزب الشعب الموريتاني"، الذي أصبح من الناحية الدستورية المعبر عن "الارادة الشعبية" ليكون مانعا لنزاعات التفرقة المختلفة (العرقية والقبلية والجهوية والطائفية)، واداة لصهر الوحدة الوطنية وتكاتف جهود الامة[١]. ومنع أي تكتل آخر غير الحزب الواحد[٢] من ممارسة العمل السياسي بصورة علنية. وكان النظام الموريتاني بعد الاستقلال ذا طبيعة ليبرالية، وكان المجتمع الموريتاني أساسا مجتمعا بدويا، كما أن الاقتصاد كان بدائيا (فلاحة، ورعي، ومناجم) يسيطر عليه القطاع الخاص. وتعد شركة مناجم الحديد الموريتانية (MIFERMA)[٣] وهي شركة أجنبية تدار بأموال أوربية تغلب عليها الهيمنة الفرنسية الاكثر تأثيرا في الدولة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، علما أن تلك الشركة لم تؤمم إلا سنة

---

[١] محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي ، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق– الوقائع– افاق المستقبل، (سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (١٤٩)) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٢١.

[٢] احمد الوافي، السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٨)، بيروت، آب/أغسطس،١٩٩٥ ،ص ٨٢ .

[٣] أعلن عن تأميم شركة " ميفرما " في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وكانت تعد من تركة الاستعمار الثقيلة، حيث كانت كدولة داخل دولة، تتصرف خارج نطاق أي مرجعية وطنية، وكان تأميمها يستجيب لاكثر من ضرورة سياسية واقتصادية. للمزيد ينظر: محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ .

١٩٧٤، وكانت توفر ٩٠% من حصص التصدير الموريتاني في نهاية السبعينيات [٤]. وفي الحقبة العسكرية منع وجود الحزب الواحد نفسه، ولم يسمح تبعا لذلك بوجود أي تكتل آخر إلا ماسمي في حينه بالهياكل، وهو تنظيم هش بني على التساكن والولاء للنظام، وقد استغله (الانتهازيون والسماسرة المحتالون)، لقد كان في حقيقته شكل من أشكال التنظيم الأمني للمجتمع والذي بني على هذه الفكرة وساعد على تكريس الهيمنة والاتكالية. [٥]وكان من أهم الاجراءات التي اتخذتها السلطة العسكرية اعادة التسمية التقليدية للولايات التي كان النظام المدني قد أحل أرقاما مكانها في مسعاه لمناهضة القوى "التقليدية". وتمثلت أهداف الانقلاب المعلنة في ايقاف الحرب [٦]، وتقويم الاقتصاد الوطني، واقامة المؤسسات الديمقراطية.

غير أن تباين آراء العسكريين المحكومين بواقعهم الاجتماعي الاسر أكثر مما هم محكومون بنزعتهم المهنية وضبابية الرؤية السياسية لديهم وغياب مشروع للمستقبل ، وتجاذب التيارات السياسية لهم–كل ذلك وأشعل الصراع بينهم وأشاع روح التنافس على السلطة وماتدره من مغانم، مما أدخل البلاد في دوامة من الاضطرابات والانقلابات والصراعات القبلية والجهوية والعرقية.

ونتيجة للصراع على السلطة، تعاقب على رئاسة اللجنة العسكرية أربعة رؤساء خلال ست سنوات، وجرت ست محاولات انقلابية أربع منها تكللت بالنجاح. [٧]

دشنت المرحلة الثالثة عندما بلغت المواجهة بين نظام معاوية ولد الطايع والقوميين الافارقة ذروتها مع انفجار الوضع بين موريتانيا والسنغال في عام ١٩٨٩ وما تولد عنه من عمليات تقتيل وتهجير متبادلين قام بها نظاما الرئيس الموريتاني ونظام الرئيس السنغالي، ونالت من الجانب السنغالي معظم الجالية الموريتانية في السنغال وجل السنغاليين من أصول موريتانية، ومن الجانب الموريتاني السواد الاعظم من الجالية السنغالية في موريتانيا، والكثير من الزنوج الموريتانيين الذين يشتبه في أن لهم روابطاً من نوع ما مع السنغال.

---

[٤] عبد الحميد برا هيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ص ١٦٢ – ١٦٣.

[٥] احمد الوافي، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٦ .

[٦] اشارة الى حرب الصحراء الغربية، التي اندلعت في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥. وتعد السبب الرئيس بالاطاحة بنظام المختار ولد داداه، وتقويض ما بناه، ودخول موريتانيا في دوامة انقلابات أطالت أمد المدة الاستثنائية. ينظر: محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

[٧] محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣

وتزامنت تلك الاحداث مع نهاية الحرب الباردة ، وانتهاء حرب العراق وايران . وقد استغل نظام ولد الطايع ذلك المناخ الاقليمي والدولي من أجل التقارب مع بعض الانظمة القومية العربية ، خاصة النظام العراقي ، على حساب العلاقة مع فرنسا ، ودفعه ذلك بالتالي الى مساندة العراق معنويا في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ . لكن كان على فرنسا بوصفها أحد أعضاء الحلف المنتصر والحليف الغربي الاول لموريتانيا بفعل التأريخ الاستعماري [٨]، أن تتولى أمر تأديبها لمساندتها العراق، فأوفدت فور نهاية الحرب وقمة لابول الفرنسية–الافريقية السيد "فوزل"، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في البرلمان الفرنسي وقتها الى نواكشوط لابلاغ الرسالة، لكنه لقي تجاوبا لفظيا لم يتبعه فعل يذكر، مما جعلها توفد وزير خارجيتها انذاك "رولان دوما"، الذي أعلن لجريدة لوموند Le monde فور خروجه من مكتب العقيد ولد الطايع "بدء المسلسل الديمقراطي "بأقرار دستور مدني وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في البلد، وهو ما أكده بعد ذلك بأيام قليلة الرئيس الموريتاني.[٩]

صار واضحا إن الحكم في موريتانيا قد مر بحقبتين رئيستين: احدهما مدنية ألغت التعددية الحزبية ، التي كانت موجودة في موريتانيا في نهاية الحقبة الاستعمارية وقد استمرت بعض الوقت بعد الاستقلال، إلا أن نظام الحزب الواحد فرض نفسه بسرعة في موريتانيا سنة ١٩٦٥[١٠]، وكذا الحال مع الحقبة العسكرية التي حكمت البلاد في سنة ١٩٧٨، إذ لم تكن تحمل برنامجا سياسيا ، ورؤية مستقبلية للأوضاع المتردية التي كانت قد تعهدت بإصلاحها، إلا أنها التزمت بتحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي: حل مشكلة الصحراء، وتقويم الاقتصاد، وإرساء الديمقراطية التعددية، وهكذا استطاع الرئيس الموريتاني الأسبق" محمد خونا ولد هيدالة (١٩٨٤ – ١٩٨٤)" عقد اتفاقية سرية مع جبهة البوليساريو ، تضمنت انسحابا لا مشروطاً من المناطق التي كانت القواعد الموريتانية موجودة فيها، وكان ذلك قبل أن يعترف بالجمهورية الصحراوية ويقيم معها روابط وثيقة، من شانها تعريض العلاقات الموريتانية – المغربية للتوتر علما أن التوتر بين الطرفين بلغ الذروة في آذار/مارس ١٩٨١، إذ قطعت العلاقات بين البلدين ولم تستأنف إلا بعد انقلاب سنة ١٩٨٤ . على أن السمة الأساس التي ميزت الحقبة العسكرية تمثلت بعدم الاستقرار السياسي، وتكرار الانقلابات وكثرة المحاولات الانقلابية، واتسام الساحة السياسية بالعنف والعنف المضاد، وتعليق الحريات والحد من هامش الحريات الذي كان موجودا. ولم تسهم القنوات "الشرعية" التي أوجدها العسكريون في بلورة حوار سياسي فعلي وممارسة تعددية جدية فلم تعرف تلك الحقبة إلا لجنة التطوع، والمجالس الجهوية،

---

[٨] كان الاميركان في تلك المرحلة يعلنون رفضهم للنظام الموريتاني لثلاثة اسباب ؛ سلسلة التجاوزات الكبيرة في مجال حقوق الانسان التي رافقت هذا النظام منذ نشأته، وعدم شرعيته اصلا كنظام انقلابي، وموقفه الى جانب العراق ابان حرب الخليج الثانية. ينظر: محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

[٩] محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ .

[١٠] احمد الوافي، مصدر سبق ذكره،ص ٨٦.

وهياكل تهذيب الجماهير ...، وكرست العمل ألمخابراتي، اصطياد (كلاب الحراسة) من أشباه الأطر والمثقفين، الأمر الذي شكل طبقة سياسية (رديئة) شرعت الاستبداد وشاركت في ضرب قوى الرفض والمعارضة كما حرصت من وراء ذلك كله على تحقيق الثراء وكسب المنافع والخيرات على حساب المجموعة الوطنية .[١١]

وهكذا صار واضحا أن موريتانيا لم تشهد أية بوادر للإصلاح السياسي خلال الحقب المذكورة أعلاه ، لا بل أن الحقب الثلاث افتقرت إلى أربعة مرتكزات مهمة للديمقراطية وهي : الحرية والمساواة والتعددية وتداول السلطة.[١٢] وهذا الافتقار يعني غياب أية محاولة جدية للإصلاح السياسي في موريتانيا ويكمن السبب وراء ذلك في هيمنة المؤسسة العسكرية وتحديدا منها الجيش على الحكم في موريتانيا، إذ لم يسمح غياب الإطار الديمقراطي الفعلي للحرية الناتج عن الحزب الواحد في الحقبة المدنية، وحظر الأحزاب في الحقبة العسكرية من توفير شروط مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة وتسيير الاقتصاد والإدارة في شفافية تماشيا مع تعاليم الإسلام وآمال شعوب المنطقة.[١٣] ويبدو أن هيمنة المؤسسة العسكرية ولاسيما الجيش على الحكم في موريتانيا كانت مبررة آنذاك مثلما هو الحال في معظم الدول العربية، إذ كان ينظر (وأحيانا حتى الآن) إلى دور الجيش نظرة ايجابية عند قيامه بالانقلابات العسكرية حتى عندما تكون دموية ، وكانت تفسر بالحاجة الملحة للسلطة في بلدان كانت الدولة فيها لاتزال غير ناضجة والخدمات العامة ناقصة . ولقد أشيد بالانقلابات العسكرية لأسباب منها :[١٤]

١. الانضباط والسمة الهيراركية التراتبية التي تتميز بها عموما القوات المسلحة.
٢. ولع الضباط المفرط بالتكنولوجيا الحديثة ، وبالتالي ما قد يتطلبه هذا من نقل مؤهلاتهم المتعددة إلى مواطنيهم عموما .
٣. ينظر إلى الجيوش أيضا كونها تعمل على مستوى القطر – الدولة ، وبالتالي فأنها تمتلك القدرة على تقوية تماسك بلدانها.

---

[١١] عبد الله السيد ولد أباه ، التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٩٨)، بيروت، آب / أغسطس ، ١٩٩٥ ، ص ص ٩١ –٩٢ .

[١٢] برهان غليون ، في: سناء عسيرا (ورشة عمل) " في إشكالية دراسة الديمقراطية في البلدان العربية ، باريس ١٨ شباط / فبراير ١٩٩٥. مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٩٧) ، تموز / يوليو ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٧ .

[١٣] عبد الحميد برا هيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

[١٤] إليزابيث بيكار " العسكريون العرب في السياسة : من المؤامرة الثورية إلى الدولة التسلطية " ، في مجموعة باحثين ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، الجزء الثاني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٥٣٠ .

٤. ينظر إلى القوات المسلحة كونها أداة تحديث قوية. وعنصرا أساسيا للتغيير والتخلي عن التقليد ، لاسيما أن الجيل الجديد من الضباط الذين قاموا بأغلب الانقلابات ، قد انحدر من الريف وأفراده اقل تمتعا بالامتيازات من أسلافهم .

ولكن سرعان ماجاء رد الفعل ضد هذه النظرة الايجابية إلى القوات المسلحة في الوطن العربي، فكل المنجزات السلبية للأنظمة العسكرية والنقد الذي انبعث بخصوص قدرة الضباط على التحديث عندما ينخرطون في السياسة ، كانا قد حطا من قيمة العسكر . [١٥] كذا الحال بالنسبة إلى الحالة الموريتانية التي أدى فيها الجيش دورا مؤثرا على مستوى المجتمع من خلال هيمنته على السلطة وصولا إلى حد اتسام النظام السياسي فيها غالبا بالسمة العسكرية . لكن تعرضه إلى ضغوط [١٦]– بخصوص هيمنة الجيش على الحكم في موريتانيا–ينظر الجدول ادناه:

رؤساء موريتانيا المستقلة وطبيعة تداول السلطة فيها

أولا : الحقبة المدنية ١٩٦٠– ١٩٧٨

الرئيس	الحقبة	طبيعة الحكم	تداول السلطة
المختار ولد داداه	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر	نظام سياسي شديد المركزية	أول رئيس في موريتانيا المستقلة عن طريق الانتخاب
	١٩٦٠ إلى تموز /يوليو ١٩٧٨	يقوده حزب واحد منذ ١٩٦٤	حزب الشعب الموريتاني

ثانيا : الحقبة العسكرية ١٩٧٨ – ١٩٩١

الرئيس	الحقبة	طبيعة الحكم	تداول السلطة
مصطفى ولد محمد السالك	تموز / يوليو ١٩٧٨– كانون الثاني/يناير ١٩٨٠	نظام عسكري تميز بالضعف وسلطة مطلقة	انقلاب عسكري قام به رئيس الأركان واستولى على السلطة عبر اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني. أوقف العمل بدستور ١٩٦١ وحل الجمعية الوطنية.
محمد محمود ولد احمد لولي	كانون الثاني / يناير ١٩٨٠	نظام حكم عسكري. عدم استقرار سياسي بسبب	استولى على الحكم بعد استقالة مصطفى ولد محمد السالك الخلافات بين القادة العسكريين
محمد خونا ولد هيدالة	كانون الثاني/يناير ١٩٨٠– كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤	نظام عسكري أعلن عن تشكيل حكومة مدنية ،وأعلن عن مسودة دستور.	انقلاب عسكري تعرض إلى ثلاث محاولات انقلابية آخرها ناجحة ك١١٩٨٠، الثانية اذار ١٩٨١ ،والاخيرة١٩٨٤
معاوية ولد سيدي احمد الطايع	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤–١٩١ إعلان دستور جديد	نظام حكم عسكري شديد المركزية وحفل الحكم بالكثير من التناقضات	انقلاب عسكري بين المؤسسة العسكرية ، عرف محاولتين انقلابيتين ، الأولى تشرين الأول ١٩٨٧ والأخرى في تشرين الثاني ١٩٩٠.

[١٥] **المصدر نفسه ، ص ٥٣١ .**

[١٦] **لاحظ أن هذا التوالي في الانقلابات العسكرية تخللته خمسة انقلابات عسكرية فاشلة خلال حقبتي " ولد هيدالة " و " معاوية ولد الطايع". وخلاصة ذلك هيمنة الجيش على السلطة قرابة ثلاثة عقود أثرت في إمكانية إجراء أية إصلاحات سياسية جديدة في موريتانيا .**

ثالثا : الحقبة المختلطة :

الرئيس	الحقبة	طبيعة الحكم	تداول السلطة
معاوية ولد الطايع	١٩٩١- اب٢٠٠٥	نظام حكم عسكري أجرى تحولات في النظام وانتقل إلى نظام متعدد الأحزاب شهد تعددية شكلية إذ ظلت هيمنة العسكر على الحكم شهدت انقلابين عسكريين احدهما فاشل في حزيران / يونيو ٢٠٠٣ والآخر ناجح في ٣ آب ٢٠٠٥.	محاولة للانتقال إلى نظام حكم مدني .
أعلى ولد محمد فال	٣اب/اغسطس٢٠٠٥ إلى ابريل/نيسان ٢٠٠٧	نظام حكم عسكري لمرحلة انتقالية	انقلاب عسكري
سيدي محمد ولد الشيخ	نيسان٢٠٠٧- ٦اب٢٠٠٨	حكم مدني بوصاية عسكرية	محاولة ترسخ الحكم المدني
محمد ولد عبد العزيز ومحمد ولد العزو	اب٢٠٠٨-	نظام حكم عسكري	انقلاب عسكري
محمد ولد عبد العزيز	٢٠٠٩	نظام حكم عسكري	انتخابات رئاسية شككت المعارضة بنزاهتها

الجدول من إعداد الباحث

من بيئتيه الداخلية والخارجية أديا إلى التغيير وتحديدا في العام١٩٩١ . إذ بلغت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية أقصى نقطة في منعرج التردي غداة إعلان الديمقراطية التعددية في نيسان / ابريل ١٩٩١ ، ولم يكن هذا الإعلان تجسيدا لإرادة حكومية ولا استجابة لمطالب معارضة منظمة وفاعلة ، بل كان تعبيرا عن الوعي بانسداد الآفاق ، ورضوخا لشروط فرنسا التي أعلنت في خطاب ميتيران في مؤتمر لابول .- ولكن الحكومة الموريتانية أصبحت أكثر يقظة تجاه المسألة الديمقراطية عندما شرعت حكومات إفريقية عديدة في تدشين المشروع الديمقراطي بعد قمة لابول (Le Sommet de La Boule) التي أعلن فيها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران:" أن الأنظمة السياسية في إفريقيا ينبغي توجيهها نحو الأخذ بالسبل الديمقراطية في تسيير شؤون الحكم، وربط بين دمقرطة الحياة السياسية والعون العمومي الفرنسي".

باختصار يمكن القول إن العامل الاقتصادي كان حاسما في جر النظام نحو الالتحاق بقطار الديمقراطية، ولكن العامل السياسي تكاتف معه ليشكلا معا البعد الخارجي، وتمثل أثر العامل السياسي في تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن داخل موريتانيا لمساندتها العلنية للعراق في حربه ضد التحالف الغربي، في وقت صادف انهيار النظام الدولي المستند إلى القطبية الثنائية

وسيادة نظام دولي آخر تنفرد فيه أمريكا بدرجة كبيرة من الهيمنة. وكانت البلاد في تلك الحقبة – ونتيجة لموقفها – من أكثر المتضررين من هذا الوضع كنظام وكممارسة – .[١٧]

وهكذا فان غياب الديمقراطية وترسيخ التسلطية قادتا إلى ضرورة الإصلاح ، وصارت مسالة إقرار الإصلاحات السياسية في الدول العربية ، ومنها دول المغرب العربي ، من الأنظمة السياسية اعترافا صريحا بوجود فساد سياسي في معظم تلك الدول . ولم يتم الإقرار بذلك إلا بعد أن صارت الضغوطات الخارجية تهدد وجود تلك الأنظمة (لاحظ في حالة الدراسة الموريتانية رضوخا لشروط فرنسا) . حتى ان اللجوء إلى الإصلاح استجابة لمطلبين احدهما خارجي والآخر داخلي . ورغم أن المطلب الأول له أهمية في اللجوء إلى الإصلاحات ، إلا أن مصير النظام صار قاب قوسين أو أدنى إن لم يتم الإقرار بذلك من اجل المحافظة على النظام في التكيف مع واقع دولي ألقى بضلاله على الأنظمة السياسية ولاسيما مع إقرار أن اللجوء إلى الإصلاحات سبيلا للحصول على المساعدات الاقتصادية . وبحسب حسنين توفيق إبراهيم[١٨] فان أدبيات عديدة ركزت على مقالة مفادها " إن عملية الانتقال إلى التعددية السياسية التي تمت في معظم الحالات بمبادرات من النخب الحاكمة ، لم تأت كنتيجة لقناعة هذه النخب بالديمقراطية بشكل نهائي وكاختيار استراتيجي ، ولكن تبنتها كاختيار تكتيكي بهدف تحقيق أهداف برغماتية تتصل بصفة عامة بتأمين قدرتها على الاستمرار في الحكم . ولذلك أحاطت هذه النخب التعددية السياسية بمجموعة من القيود والضوابط القانونية والسياسية وجعلتها آلية لتحديث التسلطية أو لتأسيس نظام حزبي تعددي شبه تنافسي في أفضل الحالات، ولذلك تعثرت تجارب التحول الديمقراطي ولم يترتب عليها تأسيس نظم ديمقراطية بالمعنى الحقيقي .

دواعي الإصلاح السياسي في موريتانيا وطبيعته

– دواعي الإصلاح

---

[١٧] عبد الله ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ٩٢ . وكبداية لهذا " الإصلاح أو التجديد " عرض فرانسوا ميتران على رؤساء الدول الأفريقية المشاركين في القمة الأفريقية . الفرنسية في لابول في حزيران / يونيو ١٩٩٠ مبدأ مقايضة الإعانات الفرنسية لهم بقبولهم سياسة التعددية الحزبية وخوض التجارب الديموقراطية وإجراء الانتخابات الحرة حتى لو كانت تجارب ديموقراطية محدودة مناسبة لأوضاع بلدانهم الخاصة ، وهذا الموقف يختلف كلياً عمّا كان ميتران ينوي فعله قبل انتخابه رئيساً عام ١٩٨١ إذ كانت النية تتجه إلى إحداث تغيير جذري للسياسة الأفريقية لفرنسا.

[١٨] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥، ص ٨٩.

إن تحليل أيستن للنظم السياسية (الموضح في كتابه تحليل النظم في الحياة السياسية والصادر عن دار وايلي في نيويورك عام ١٩٦٥) يركز على المدخلات ممثلة بالطلبات والدعم وعملية التحويل بين السلطات، والمخرجات الناتجة، والية الترجيع التي تعدل المخرجات على وفق المدخلات، وطريقة استمرار النظام في وجه الضغط الناشئ من داخل النظام أو من بيئته. وإذا وصل الضغط مديات حرجة واستمر عند تلك المستويات مدة من الزمن فقد تحدث تغييرات في السلطات (تغيير الحكومة في انتخابات) وفي نظام الحكم (حدوث ثورة أو انقلاب) أو في المجتمع السياسي (حدوث انفصال)، وقد يسبب الضغط أخيرا تدمير النظام نفسه.[١٩]

يفيدنا هذا المدخل في فهم دواعي الإصلاح في موريتانيا. إذ أن ضعف استجابة النظام للطلبات الواردة إليه أدى إلى الضغط على النظام السياسي من داخله ومن بيئته، وبدلا من أن يصل ذلك إلى مستوى التدمير لجأ النظام إلى الإصلاح سبيلا للتخفيف من اختناقاته التي زخر بها طوال حقبتي الحكم المدنية والعسكرية، والأخيرة منها على وجه الخصوص كانت الأهم والأدرى بضرورات اللجوء إلى الإصلاح. لذلك فان من أولى دواعي اللجوء إلى الإصلاح هو استمرار النظام وبقاؤه في ظل اختناقات عاناها طويلا في مقدمتها[٢٠]:

١ -تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل الأزمة المستحكمة. إذ تعد موريتانيا البلد الأكثر إرهاقا– بين بلدان المغرب العربي–بسبب تفاقم المديونية الخارجية. هذه المديونية تضاعفت تقريبا خلال (١١) سنة بانتقالها من (٨٤٤) مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى (٢٢٩٩) مليون دولار عام ١٩٩١. وبقي الاقتصاد الموريتاني معاقا بالهياكل التقليدية، فمداخيل الصادرات تأتي أساسا من القطاع الزراعي بسقف ٤٦% ثم القطاع ألمنجمي بـ٣٠% عام ١٩٨٨، والقطاع ألمنجمي في حالة انخفاض، فقد كان يمثل حوالي ٢٥% من الناتج الداخلي الخام، خلال ستينيات القرن الماضي، لكنه لم يعد يمثل سوى ١٧% في نهاية سنوات الثمانينيات. لقد أدت أزمة الصادرات إلى رفع مستوى الديون الخارجية الموريتانية إلى أقصاها، وتبعا لذلك بقت موريتانيا مثقلة وتعاني عبئا مفرطا، وقد فجر رفع أسعار المواد الأولية الضرورية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ حسب توجيهات صندوق النقد الدولي، تظاهرات شعبية نددت

---

[١٩] **جيفري روبرتس واليستر ادواردز ، المعجم الحديث للتحليل السياسي ، ترجمة : سمير عبد الرحيم ألجلبي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤٤٢-٤٤٣ .**

[٢٠] **ورد في التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١٦ .**

بالحكومة التي استدعت الجيش وأوقفت قادة الأحزاب السياسية. وتتدرج موريتانيا ضمن قائمة البلدان الأقل تقدما في الكرة الأرضية، وليست تدابير صندوق النقد الدولي من سيخرجها من التخلف.[٢١] وإزاء ذلك باتت موريتانيا من اشد الدول فقرا، حيث يعيش على سبيل المثال، ربع سكان العاصمة تقريبا في بيوت من الصفيح (أو كما يطلق عليها محليا الكرادس)، فضلاً عن غياب الديمقراطية وقمع الحريات وانعدام العدالة ، والسياسات الخارجية المثيرة للسخط. [٢٢]

٢ -هشاشة البنية السياسية الموريتانية: يبدو ان ابنية السياسية في موريتانيا هشة لدرجة أن عمل المؤسسات يرتبط باوتوقراطية متكلسة وغير منتجة تفرز كل مرة نخبة عسكرية ليس لها أي برنامج لتغيير المجتمع، وهدفها الرئيس الانقضاض على السلطة فقط، أو كما حصل في الانقلاب الاخير بتنحية رئيس مدني فائز في انتخابات نزيهة وشفافة، ولم تعط له الفرصة الكاملة لممارسة الحكم على وفق القواعد الديمقراطية المتعارف عليها، حتى وان اقتضى الامر الخوض في عمليات تصحيحية للاوضاع السياسية، فيلزم أن تنجز بواسطة المؤسسات الشرعية للبلد.[٢٣]

٣ -ضعف المشاركة السياسية أو تقييدها: تعني المشاركة السياسية في احد معانيها أو إدراكها "النشاط الطوعي للفرد في الشؤون السياسية بما فيها التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالمجموعات السياسية مثل مجموعات المصالح والحركات والأحزاب السياسية وتولي المناصب في المؤسسات السياسية، وممارسة القيادة السياسية، والأنشطة غير النظامية مثل المشاركة في المناقشات السياسية أو حضور المناسبات السياسية مثل التظاهرات، ومحاولة إقناع السلطات أو الناس بالعمل بطرائق معينة فيما يتعلق بالأهداف السياسية. لذا يرتبط المصطلح ارتباطا وثيقا بالنظم السياسية الديمقراطية، إذ تميل الأنظمة غير الديمقراطية إلى تقييد مشاركة الجمهور أو توجيهها بطرائق محددة مسبقا. غير أن المصطلح لاينطبق على الأشكال التقليدية أو حتى الأشكال القانونية للنشاط السياسي وحدها. وينبغي فهم الأنشطة غير التقليدية وغير القانونية من محتواها".[٢٤] طبقا لهذا الفهم المختار لمفهوم المشاركة السياسية، فان الحقبة

---

[٢١] عبد الحميد براهيمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣٠- ٣٣١.

[٢٢] ورد في التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٨ .

[٢٣] محمد عصام لعروسي،"الانقلابات العسكرية وأزمة الديمقراطية في موريتانيا"، مجلة الديمقراطية، العدد (٣٢)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٤١.

[٢٤] جيفري روبرتس و اليستر ادواردز ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠٤- ٣٠٥.

العسكرية التي مرت بها موريتانيا منذ ١٩٧٨ وحتى ١٩٩١ لم يعرف الموريتانيون خلالها المشاركة السياسية إلا بطريقة التعبئة، إذ لم تسهم القنوات (الشرعية)، التي أوجدها العسكريون في خلق مشاركة سياسية فاعلة من لجنة التطوع إلى المجالس الجهوية وهياكل تهذيب الجماهير... بل على العكس من ذلك تشكلت طبقة سياسية شرعت الاستبداد وأسهمت في ضرب قوى الرفض والمعارضة [٢٥]، بمعنى آخر أن نظام الحكم في موريتانيا لم يوفر ضمانات تحقيق المشاركة السياسية ومتطلباتها .

٤ -شكلت الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية عنصرا ضاغطا على صناع القرار [٢٦]بما فيها الأنظمة العسكرية ، بما أدته من انكشاف تلك الأنظمة أمام عصف التغييرات التي أصابت النظام السياسي الدولي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي ، إذ حركت التناقضات الموجودة أصلا في تلك الأنظمة ، وترافقت مع تلك التغييرات ضرورة الاستجابة للمتطلبات الخارجية وضغوطاتها لاسيما ، في مجال التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والحزبية. [٢٧] الأمر الذي اثر في الركيزة الأساس للنظام السياسي الموريتاني المتمثلة بهيمنة الجيش على الحكم . وبذلك يمكن القول: إن ضغوطات العوامل الخارجية كانت دافعا رئيسا وراء التحول الديمقراطي، وان البيئة الداخلية (رغم أنها حبلى بالتناقضات) للنظام السياسي لم يكن لها دور مساوي لدور البيئة الخارجية للنظام لاسيما، إذا أخذنا في الحسبان أن مطالب البيئة الداخلية للنظام كان يمكن السيطرة عليها باستخدام القوة من النظام نفسه للسيطرة على المطالب المجتمعية، لكن لايمكن للنظام السياسي الفكاك من اسر الضاغط الخارجي أو تحديه. هذا فضلاً عن أن الاستجابة للضاغط الخارجي كان بمثابة المنقذ للنظام السياسي الموريتاني في تعامله مع بيئته الداخلية المأزومة أصلا.

وهكذا، عدت عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم في موريتانيا محور عملية الإصلاح السياسي المنشودة. [٢٨] فما الإجراءات التي اتخذت من النظام السياسي الموريتاني في سبيل الإصلاح؟

---

[٢٥] **عبد الله السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢ .**

[٢٦] **عز الدين شكري "الجزائر: عملية التحول لتعدد الأحزاب"، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٨)، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٥٥.**

[٢٧] **المصدر نفسه .**

[٢٨] **حسنين توفيق إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .**

-طبيعة الإصلاح

١ -في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ أكد الرئيس الموريتاني الأسبق "معاوية ولد سيدي احمد الطايع، في خطاب أن الحكومة عاقدة العزم على" المضي قدما في إشراك كل مواطن في بناء موريتانيا مستقلة قوية ومزدهرة ".

٢ -في ١٢ تموز/يوليو ١٩٩١، شهدت موريتانيا استفتاء على دستور جديد. وتمت المصادقة عليه في استفتاء عام بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ١٩٩١. بنسبة تتجاوز ٩٧% من الأصوات. تضمن الدستور ديباجة و(١٠٤) مادة .[٢٩]

٣ -دخل الدستور الجديد حيز التنفيذ في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١. تميز الدستور الجديد بتشديده على المثل الثقافية والواقع الاجتماعي للبلاد خلافا لدستور ٢٠ / ٥ / ١٩٦١، الذي يحاكي الدستور الفرنسي بشكل كبير. فقد برزت الهوية الإسلامية للدولة على نحو واضح في ديباجة دستور ١٩٩١ مرتبطة بنمط تحديثي ديمقراطي، "فالشعب الموريتاني يعلن، اعتبارا منه لقيمه الروحية وإشعاعه الحضاري، وتمسكه بالدين الإسلامي الحنيف ومبادئ الديمقراطية الوارد تحديدها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان... "وفي الديباجة نفسها تم تحديد هوية الشعب الموريتاني "كشعب مسلم عربي أفريقي يعلن تصميمه على السعي من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير والأمة العربية وافريقيا ومن اجل السلم في العالم" .[٣٠]

المهم في دستور ١٩٩١ مايتعلق بالإصلاح السياسي هو مسألتي طبيعة المشاركة السياسية، وكيفية تداول السلطة. إذا سلمنا أن عملية الإصلاح السياسي تعد حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة، فان جوهر الإصلاح السياسي هو تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، ويجعل العقد من المواطنة بمعنيها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند إلى مبادئ احترام حقوق الإنسان وأسسه، وإقرار التعددية السياسية والفكرية وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازنة، فضلاً عن إفساح المجال أمام نمو تنظيمات المجتمع المدني وتطورها وتحقيق استقلاليتها عن الدولة. ومن

---

[٢٩] **ينظر : " دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية " في : الدساتير العربية : ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، المعهد الدولي لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق بجامعة دي بول ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٦٩-٦٩٢.**

[٣٠] **المصدر نفسه ، ص ٦٧٠ .**

مقومات العقد الاجتماعي الجديد أيضا، إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام استقلالية السلطة القضائية، وتوفير ضمانات تحقيق المشاركة السياسية ومتطلباتها، ويقود كل ذلك في نهاية المطاف إلى إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة طبقا للإرادة الشعبية كما تعكس ذلك نتائج الانتخابات الحرة [٣١].

الملاحظ أن دستور ١٩٩١ ضمن مبدأ التعددية الحزبية في المادة (١١) منه والتي نصت على " تسهم الأحزاب والتجمعات السياسية في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها، تتكون الأحزاب والتجمعات السياسية وتمارس نشاطها بحرية ، شرط احترام المبادئ الديمقراطية وشرط ألا تمس، من خلال غرضها ونشاطها ، بالسيادة الوطنية والحوزة الترابية ووحدة الأمة والجمهورية . يحدد القانون شروط إنشاء الأحزاب السياسية وسيرها وحلها، وهو ماتكرس فعلا بالأمرين القانونيين الذين أصدرتهما " اللجنة العسكرية " في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩١ المتعلقين بحرية تشكيل الأحزاب وحرية الصحافة . لكن الملاحظ أن المادة (٦) من القانون المنظم للأحزاب" تحظر على أي حزب الانفراد بحمل لواء الإسلام"، ويبدو أن المشرع الموريتاني استفاد كثيرا من التجربة الجزائرية، ليتفادى خلق مناخ سياسي مماثل، وهو ماحصل من الناحية العملية مع (حزب الأمة الإسلامي) إذ تقدم بطلب لإجازته، ولكن رفض الاعتراف به بوصفه حزبا إسلاميا.[٣٢] وهذا يعني فيما يتعلق بالمشاركة السياسية استبعاد قوى سياسية معينة ، والسعي باتجاه عدم إشراكها في العملية السياسية، وما يرافق ذلك من تهميش لشرائح اجتماعية عريضة من المجتمع ، وفرغ عن عملية الإصلاح السياسي جديتها ، ويفقدها عنصرا رئيسا من عناصرها والمتمثل بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية . في مقابل ذلك لم تشر أي من مواد الدستور أل (١٠٤) إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة . ولكن في مواد الدستور إشارة واضحة لذلك التغييب ، فالمادة (٢٨) من الدستور تنص على " يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية " ، تعني هذه المادة الإطلاق بلا تحديد لعدد ولايات الرئيس وفي ذلك سماح للرئيس بالبقاء في السلطة مدى الحياة.[٣٣] فضلا عن وجود مواد أخرى يتعلق اغلبها بمنصب الرئيس وتجعل منه الرأس لكل السلطات بما فيها السلطة القضائية ،ويذهب إلى حد إعطائه حق استبدال العقوبات الصادرة عن القضاء ، وهو ماأكدت عليه المادة (٣٧) من الدستور بالنص على الآتي "

---

[٣١] **حسنين توفيق إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .**

[٣٢] **محمد سعيد بن احمدو ، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي : دراسة في إشكالية الهوية السياسية ١٩٦٠ – ١٩٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٣ ، ص ١٥٥ .**

[٣٣] **الانقلاب الموريتاني .. آمال عريضة وبشائر واعدة ، المعرفة ،٢٠٠٥/٨/١٣ ،على الرابط**

www.aljazeera.net

يمارس رئيس الجمهورية حق العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها "[٣٤] . بمعنى أن الدستور لم يقر التداول السلمي للسلطة . وقادت أزمتي المشاركة السياسية ، والتداول السلمي للسلطة[٣٥] إلى غياب المؤسسات السياسية أو عجزها عن استيعاب عملية التحول الديمقراطي وتأطيرها مؤسسيا ، على الرغم من مرور قرابة عقدين من الزمن على بدء الشروع بها . وهو ماأكده رئيس حزب التجمع من اجل الديمقراطية والوحدة ، ولد سيدي باب في كلمة ألقاها في منتدى الحوار حول قيم الديمقراطية والمواطنة بالقول :" انه بالرغم من مرور ثلاث عشرة سنة على صدور الدستور ألتعددي ، إلا أن النظام الديمقراطي لم ينجب طبقة سياسية مقتنعة بمبدأ التناوب على السلطة وقادرة على تولي ذلك التناوب دون خطر على البلاد " .[٣٦] وهكذا مثلت الانشغالات الموريتانية في محاولات التحول الديمقراطي هما رئيسا على مستوى النظام السياسي ، وعلى مستوى المجتمع ظلت تلك المحاولات تتعرض للكثير من المعوقات التي فعلت فعلها السلبي في مجمل المساعي الرامية إلى التحول الديمقراطي ، فضلا عن تعرضها إلى مسألة التشكيك بنزاهتها ، حتى صارت الإصلاحات السياسية المنشودة قاب قوسين أو أدنى من إمكانية خلق مؤسسات ترتكن إليها وتؤسس عليها عملية التحول الديمقراطي . وتجلى تعثر الإصلاحات السياسية بوضوح من خلال هيمنة المؤسسة العسكرية على الحزب والدولة ، وهو مايمكن ملاحظته من خلال فوز الحزب الحاكم (الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي) وبقاء زعيمه رئيسا للدولة حتى العام ٢٠٠٥ . وبالمقابل استمر التشكيك بنزاهة الانتخابات التي غالبا ماتعرضت إلى التشكيك بنتائجها من المعارضة لاسيما الإسلامية منها ، ووصل الأمر إلى حد التشكيك بشرعية الحزب الحاكم ووجوده . الأمر الذي قاد إلى تصاعد مطالب المعارضة السياسية وإعلان معارضتها للنظام السياسي ، والإعلان عن مطالبها السياسية التي كان في مقدمتها إجراء الإصلاحات السياسية بما يتوافق والسعي باتجاه ترسيخ أسس

---

[٣٤] ينظر : الباب الثاني (بخصوص السلطة التنفيذية) من الدستور الموريتاني ، المادة (٣٧) ، الدستور الموريتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧٦.

[٣٥] تعد عملية تداول السلطة سلميا هي المعيار الارقى على الحكم على ديمقراطية النظام في أي قطر . هناك سهولة في تحقيق ذلك الامر في البلدان الديمقراطية فيفوز كلينتون من الحزب الديمقراطي وبعد مرحلتين للرئاسة يفوز بوش من الحزب الجمهوري وهكذا من ميجور المحافظ الى بلير العمالي . يرجع تحقق تداول السلطة سلميا الى وضوح القواعد وترسخ القوانين التي تحكم تلك العملية . ينظر : سعيد شحاتة ،" غياب ثقافة تداول السلطة في العالم العربي " ، مجلة الديمقراطية ، العدد (٣٢) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، تشرين الاول / اكتوبر ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١١٦ – ١١٧ .

[٣٦] ورد في جريدة الشرق الأوسط ، العدد (٩٦٣٢) ، (بغداد : الثلاثاء ٢٠٠٥/٤/١٢) .

للتحول الديمقراطي بعيدا عن هيمنة المؤسسة العسكرية وبالشكل الذي يضمن للجميع المشاركة في الحياة السياسية .[٣٧]

متطلبات التحول الديمقراطي

لايمكن إحداث التحول الديمقراطي دون توافر متطلبات أساسية يمكن من خلالها الشروع بعملية التحول الديمقراطي ، وتمهيد الأرضية لمؤسسة العملية الديمقراطية برمتها . وإذا صار من المسلم به إن عملية التحول ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية المجتمع ، لا أن تكون تجربة جاهزة وتطبق في هذا البلد أو ذاك إلا أن الضرورة تقتضي توافر عدد من المتطلبات عند الحديث عن التحول الديمقراطي منها :

١ -توسيع قاعدة المشاركة السياسية : بحيث تمثل في العملية السياسية شرائح المجتمع كافة بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها ، فضلا عن أن تكون ضامنة وقادرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة ومطالبها المتصاعدة . وهنا تأتي مسؤولية المؤسسات السياسية التي ينبغي أن تكون لها القابلية على التكيف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع ، وفي الوقت نفسه قادرة على استيعاب مطالبها ، وبهذا الإجراء يمكن ضمان عدم التهميش أو الاستبعاد أو الإقصاء لأفراد المجتمع من العملية الديمقراطية . وتعد مشاركة المواطنين في العملية السياسية دلالة واضحة على عمق التطور السياسي للمجتمع ، وتؤدي دورا حيويا في ديناميات بناء الامة ، كما انها تمثل الية سياسية قديرة لها تأثيرها الفاعل في تطوير أنماط جديدة من الولاء السياسي وبلورتها، من شأنها ترسيخ الوعي بالذات ، وتعميق الوعي بالهوية القومية .[٣٨]

٢ -ترقية الجانب النفسي (السايكولوجي) : المتعلق بسلوك الفرد والجماعة ، والذي بمجمله يمثل سلوك الفرد ويشكله في نظرته إلى السلطة ، وبالتالي يشكل الموقف من عملية التحول الديمقراطي . وباختصار ترقية الجانب المتعلق بإيمان الفرد والجماعة بضرورة التحول الديمقراطي .

---

[٣٧] **عليه ينبغي إدخال التعديلات الدستورية اللازمة للتداول السلمي على السلطة ، ولاسيما تغيير نصوص الدستور الموريتاني الذي يفتقر إلى السلطة المؤسسية، إذ صاغه "ولد الطايع"، على مزاجه الخاص، بما يضمن له الهيمنة والبقاء. ينظر: الانقلاب الموريتاني.. آمال عريضة وبشائر واعدة، مصدر سبق ذكره.**

[٣٨] **محمد عصام لعروسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .**

٣ -بناء المؤسسات السياسية وترسيخها : التي تكفل إيمان الفرد والجماعة بضرورة التحول الديمقراطي " عبر الجانب المؤسسي والتنظيمي مصاغا ومبلورا في دساتير وقوانين ، على أن يكون ذلك دائرا في إطار ثقافي يقبل بالديمقراطية والتعدد سبيلا إلى النهضة والتقدم عموما [٣٩] ، وتجسده المشاركة السياسية .[٤٠]

٤ -إقرار التعددية السياسية : التي من أهم أهدافها أن " تكفل تداول السلطة وحريات التعبير عن الرأي والمصالح والانتخاب ... ، وعلى هذا الأساس يؤكد غسان سلامة على أن " هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد أطراف التعددية بالوصول إلى السلطة مكان الطرف المسيطر ومن يتجاهل هذه القاعدة البديهية يتخبأ وراء إصبعه .[٤١]

٥ -ترقية مؤسسات المجتمع المدني : ظلت مؤسسات المجتمع المدني لحقبة طويلة من الزمن حبيسة إرادة الدولة وسلطانها ، فالدولة سلبت من المجتمع وظائفه الحيوية ، واحتكرتها لنفسها ، وجردت الشعب من حقوقه الإنسانية ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية وحق التعبير عن أرائه المستقلة .[٤٢] ولذلك لابد للدولة التي تريد التحول إلى الديمقراطية من أن توجد للمجتمع المدني المناخ السليم لنمو مؤسساته وازدياد فاعليته ، لان الديمقراطية تقتضي السماح بتعدد الآراء وتنوعها واختلافها لا بل إن اختلاف الآراء يعد سمة من ابرز سمات الديمقراطية .[٤٣]

مستقبل الإصلاح السياسي في موريتانيا

---

[٣٩] احمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي : تحول مقيد وآفاق غائمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٥٥) ، بيروت ، كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ ، ص ٤ .

[٤٠] بخصوص المشاركة السياسية : ينظر

Samuel P. Huntington, no easy choice – political participation in developing countries,USA,1976, P.P3-6.

وكذلك، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص٣٣٤.

[٤١] غسان سلامة ، التعددية السياسية في المشرق: من الصيغ التقليدية إلى الصيغ الحديثة، ورقة قدمت إلى ندوة "التعددية السياسية في الوطن العربي"، عمان ٢٦ – ٢٨ آذار / مارس ١٩٨٩ ، ص ١١ .

[٤٢] حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٩٢٣.

[٤٣] سعد الدين خضر ، الرأي العام وقوى التحريك، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٦٨ ، ص ٤٢ .

لاينبغي وضع مجمل عملية الإصلاح السياسي في موريتانيا في خانة التكهنات في دراسة مستقبلها ، وإنما علينا البدء باستقراء لعملية الإصلاح منذ الشروع بها وحتى الوقت الحاضر (أوائل العام ٢٠١٠) . تؤشر بداية تلك العملية ، أنها جاءت بقرار من النظام العسكري

ينظر الجدول:

الانتخابات الرئاسية في موريتانيا منذ ١٩٩١

الوقت	المرشحين	النتيجة	وقع الانتخابات
٤كانون الثاني/يناير ١٩٩٢–١٩٩٧	أربعة مرشحين	فوز ولد الطايع بنسبة ٦٥، ٦٢%	التشكيك بنزاهة الانتخابات
		فوز ولد الطايع	التشكيك بنزاهة الانتخابات قاطعتها أحزاب المعارضة
٧تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	ستة مرشحين	فوز ولد الطايع	التشكيك بنزاهة الانتخابات

الجدول من إعداد الباحث

يؤشر الجدول النقص الدستوري المتمثل بعدم تحديد ولايات الرئيس، ومن ثم توافر إمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات بدعاوى مختلفة، وتشير النتائج إلى ذلك، فضلا عن أن المرشحين يفتقدون إلى الضمانات اللازمة لخوض الانتخابات وهو مابدا واضحا في انتخابات ٢٠٠٣ فقد تعرض المرشحين للإبعاد والاعتقال.

وكان القرار بمخرجاته الدستورية يكفل استمرار شكل الحكم العسكري وهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية الموريتانية ، ومنذ الشروع وحتى الوقت الحاضر لم تحفل موريتانيا إلا بالنزر اليسير من التغييرات وعموما بتغييرات طفيفة ، وظل النظام العسكري مسيرا لمجمل العملية ومحركا لها ، مستخدما أساليب الإقصاء والإبعاد للقوى السياسية المؤثرة . وللتدليل على ذلك يمكن القول ان المرحلة الممتدة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٠ شهدت الكثير من التغييرات التي شكلت بمعظمها وعبرت عن قوة المؤسسة العسكرية فشهدت انقلابات عسكرية متابعة بدأت مع أعلي ولد محمد بقيادته انقلاب عسكري في ٣ اب/أغسطس ٢٠٠٥ وشكل نظام حكم عسكري لمرحلة انتقالية، واستمرت المرحلة الانتقالية الى نيسان/ابريل ٢٠٠٧، انتخب بعدها سيدي محمد ولد الشيخ وكون نظام حكم مدني بوصاية عسكرية لكن رغبته في ترسيخ الحكم المدني قادت العسكر الى التدخل والقيام بانقلاب عسكري في اب/أغسطس ٢٠٠٨ بقيادة محمد ولد عبد العزيز، وفي ٢٠٠٩ وفي انتخابات شككك المعارضون بنزاهتها أنتخب محمد ولد عبد العزيز رئيسا لموريتانيا.

وفي الحقيقة كانت الصدمة التي شكلها انقلاب اب / أغسطس ٢٠٠٨ غير مسوغة لان كل الانقلابات التي عرفتها موريتانيا في كفة والانقلاب العسكري الاخير في كفة أخرى ، ذلك أن

دلالاته كانت قاسية ومحبطة ، فبعد أن حققت موريتانيا منذ قرابة العام وأربعة اشهر انتخابات حقيقية وحرة ونزيهة ، تعود موريتانيا الى نقطة الصفر وكأن تلك الولادة الحقيقية لتجربة ديمقراطية كانت وهما ونضجا عابرا . لذلك فان الانقلاب الذي أطاح الرئيس ولد الشيخ عبد الله ، أول رئيس منتخب ديمقراطيا ودستوريا ومنذ ٤٧ عاما من الاستقلال في موريتانيا ، كان انقلابا على روح التغيير وعلى جوهر الديمقراطية الناشئة ، وعلى صناديق الاقتراع أكثر منه مجرد رغبة في تنحية رئيس أو أشخاص بعينهم . فالاشكالية العميقة ، هي اننا أمام فعل عسكري هدم كليا ما تم تحقيقه ديمقراطيا وأرجع موريتانيا قسرا الى المربع الاول .[٤٤]، حيث هيمن العسكر على السلطة حتى خلال مدة حكم سيدي ولد الشيخ عبد الله وأخذت تمارس سلوكياتها القديمة دون مواربة ، مع بعض الفوارق الجديدة :

أولها ، أن اي فرد من هذه المجموعة في عهد الرئيس ولد الطايع لم يكن يجرؤ على مخالفة أوامره ؛ أما الان فقد صاروا يستأسدون على الرئيس المنتخب سيدي ولد الشيخ عبد الله ، بل ويسعون لاخضاعه .

ثانيها ، أن الطموح الاكبرلكل فرد منهم في عهد ولد الطايع كان أن يقبل في صفوف الحزب الجمهوري الحاكم . أما في عهد ولد الشيخ عبد الله ، فقد انضووا في حزبه الجديد المؤسس في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨ (حزب عادل) ، ثم أخذ كل طرف منهم يبتز الرئيس بالتلويح بالخروج عليه وسحب البساط من تحت قدميه ان لم يؤثره على الطرف الاخر .

ثالثها ، أن ولد الطايع ، كان يملي أوامره على نوابه في الهيئة التشريعية ، فلا يستطيعون مخالفته . أما ولد الشيخ عبد الله ، فكان النواب يملون عليه ما باتوا يتهمون بأنهم يتلقونه من قادة الجيش .[٤٥]

كل ذلك يدلل على أن الإصلاح جاء من النظام وليس استجابة لحاجة مجتمعية ، والدليل على ذلك ازدياد المعارضة السياسية ، ومع ذلك ظلت المؤسسة العسكرية لها اليد الطولى في مسك زمام الأمور في موريتانيا والدليل أننا شهدنا أكثر من انقلاب عسكري . ومع أن موريتانيا كانت قد شهدت انفتاحا سياسيا فعليا تجلى في تعدد الأحزاب المعارضة والتكاثر المذهل للصحف الحرة ، الأمر الذي أرسى حرية تعبير فعلية ، كما أن أول انتخابات رئاسية تعددية في العالم العربي قد أجريت في موريتانيا مطلع تسعينيات القرن العشرين ، ومع ذلك فان المسار الديمقراطي لم ينفذ إلى

[٤٤] محمد عصام لعروسي ، مصدر سبق ذكره ص ١٣٩ .

[٤٥] محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٩ – ٦٠ .

جذور البناء الاجتماعي وقاعدته ، ولم يخلق دينامية فاعلة تكرس تعمق ثقافة الاختلاف وتضمن استمراره ، كما أن تآكل الجهاز الإداري وفساده وضعف وسائله وصلاته غير المحددة بالسلطات الحاكمة ، عوامل مست مصداقية الانتخابات الرئاسية والتشريعية وهو ماحدا المعارضة على مقاطعة الانتخابات ، وان هذا الوضع كما نراه ليس نتيجة مباشرة لعوائق المسار الديمقراطي الحالي وأخطائه، وإنما يحمل أكثر من ذلك مؤشرات على أزمة شرعية عنيدة يعانيها أنموذج الدولة (الوطنية) التي فقدت الكثير من بريقها ، وفشلت في تحقيق غايتها التي من اجلها قامت وهي التنمية.[٤٦]

لذلك كله تعد المرحلة من إعلان دستور ١٩٩١ وحتى أوائل العام ٢٠١٠ مرحلة عدم استقرار سياسي عرفت خلالها موريتانيا العديد من الانقلابات العسكرية الفاشلة والناجحة . بمعنى أن الإصلاحات لم تأت بنتائج تذكر على الواقع الموريتاني لاسيما ، وان موريتانيا عرفت الإصلاحات من النظام ولأجله وليس من النظام إلى المجتمع . ويمكن أن نذكر سلوكين سلكهما النظام أثرا في الإصلاحات بل أديا إلى إيقافها وحدوث الانقلابات العسكرية وهما :

١ -العلاقات مع إسرائيل : اثر في الإصلاحات السياسية التطبيع الكامل لعلاقات موريتانيا مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٤، إذ سادت حالة عدم الاستقرار السياسي بلغ ذروته في حدوث انقلاب عسكري فاشل قاده الجيش ضد حكم (معاوية ولد الطايع) في حزيران / يونيو ٢٠٠٣ ، وعلى أثره اندلعت معارك بين الانقلابيين وأنصار الرئيس الموريتاني ، وعلى الرغم من فشل المحاولة إلا أن حالة عدم الاستقرار قادت إلى تدخل الجيش مجددا للإطاحة بنظام ولد الطايع وهو ماحصل فعلا في ٣ آب / أغسطس ٢٠٠٥ . ولم يكن سلوك النظام الرامي إلى تغيير خريطة تحالفاته الخارجية ، وذلك من خلال تبني سياسة الاحتماء بالمظلة الأمريكية – الصهيونية كبديل عن العلاقات التاريخية مع فرنسا ، وتبني سياسة أكثر جرأة تجاه التطبيع مع إسرائيل[٤٧] ، كل ذلك لم يعف القيادة الموريتانية من اضطراب الأوضاع في الداخل الموريتاني ، ولم تستطع إقناع الموريتانيين بالمسوغات التي قدمتها ، إذ درجت القيادة الموريتانية على تقديم مسوغات لعلاقتها مع إسرائيل اقل مايقال عنها أنها غير مقنعة للمطلعين على الواقع الموريتاني ، لان مادعته

[٤٦] عبد الله السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢ .

[٤٧] ورد في جريدة القدس العربي ، العدد (٤٩٧٧) ، الجمعة ٢٠٠٥/٥/٢٧ ، ص ٧ .

من أن (المصالح العليا) هي التي فرضت هذا السلوك لم تكن مقنعة للشعب الموريتاني الذي عبر بكل وسائل التعبير المتاحة عن سخطه واشمئزازه من تلك العلاقات . [٤٨]

٢ -التوسل بملاحقة الإسلاميين : شهدت الحركة الإسلامية في موريتانيا أشكالا من القمع والاضطهاد ، وتعرضت إلى حملات إعلامية تشهيرية لإبعادها عن السياسة ، وسجن الكثير من قياديها ، في محاولة من النظام لإرضاء الولايات المتحدة ، وتحويل أنظار الموريتانيين عن الأزمة الحقيقية التي تعيشها موريتانيا . ويعرف المتتبع للشؤون الموريتانية (إن الأزمة السياسية بين السلطات الموريتانية والتيار الإسلامي صارت على أشدها اثر الاعتقالات الواسعة من السلطات الموريتانية لقياديي وأعضاء التيار الإسلامي على خلفية تهم نسبتها السلطة إليهم ومنها ، قيادة تنظيم إرهابي في موريتانيا وتشجيع التطرف ، وفي مقدمتهم الشيخ " محمد الحسن ولد الددو "قائد الحركة الإسلامية في موريتانيا). [٤٩] وجاء في تقرير لمجموعة الأزمات الدولية التي تتخذ من بروكسل مقرا لها أصدرته في الحادي عشر من أيار/مايو ٢٠٠٥ جاء فيه:"انه عندما يشير ولد الطايع إلى وجود علاقة بين الإسلاميين والمتمردين المسلحين فانه بذلك يقود البلد إلى طريق مسدودة" وأضاف التقرير "يتعين على العالم أن يدرك أن التهديد الإرهابي في موريتانيا غير موجود تقريبا ، والسياسات الخاطئة يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا الاحتمال " . [٥٠]

أدى هذان السلوكان ليس إلى إيقاف الإصلاحات وإنما إلى نهاية النظام السياسي بحدوث انقلاب ٣ آب / أغسطس ٢٠٠٥ . وصرنا أمام قراءة جديدة لمستقبل الإصلاح السياسي في موريتانيا طرفه الرئيس الجيش مرة أخرى ، وتبع ذلك انقلابات عسكرية أخرى وضعتنا أمام خيارين لاثالث لهما أما العودة إلى ثلاثين سنة من مركزية السلطة أو تمهيد السبيل إلى استئناف الإصلاح السياسي الذي كان قد شرع به ولد الطايع مع ضرورة تجاوز التناقضات التي تخللت أسلوب

---

[٤٨] ورد في التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤١٦ – ٤١٧ .

[٤٩] محمد بن المختار الشنقيطي ، في ضوء لقاء معوية مع بيريز :موريتانيا وإسرائيل ... ماذا وراء الربوة ؟ المعرفة ، الأحد ٢٠٠٤/١٠/٣ ، على الرابط www.aljazeera.net

[٥٠] جريدة القدس العربي "منطقة غرب أفريقيا تتحول إلى مسرح للنشاط الإرهابي" (تقرير)، العدد (٤٩٧٧)، الجمعة ٢٧ايار/ مايو ٢٠٠٥ ، ص ٧ .

الإصلاح ، ونعتقد أن توسل السبل المذكورة في أدناه قد تؤدي إلى استئناف الإصلاح السياسي ومنها :

١ -الحد من قضية الإبعاد والإقصاء لأي من القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية الموريتانية ، حتى بالنسبة إلى قوى يرى فيها النظام أنها غير شرعية .

٢ -تحييد دور المؤسسة العسكرية ، وعدم التدخل في الحياة السياسية حتى يتسنى للنظام السياسي الاستمرار في نهج يرمي إلى الإصلاح .

٣ -حل المشكلات الناجمة عن سلوك النظام السياسي الموريتاني (حقبة ولد الطايع) ، كالعلاقات مع إسرائيل .

٤ -حل المشكلات السياسية والاقتصادية المتمثلة بالمشاركة السياسية ، والأزمة الاقتصادية لكونهما سببين رئيسيين وراء اللجوء إلى الإصلاح السياسي كمطلب مجتمعي وليس مطلبا للنظام فحسب.

نقول إن مراعاة ذلك سيضع النظام السياسي في موريتانيا على عتبة الإصلاح السياسي.

الخاتمة

شكلت عملية الإصلاح السياسي في موريتانيا محاولة لخروج النظام من أزمته المركبة، أزمة شرعية، أزمة هوية، أزمة اندماج وطني... لابل وصلت الأزمة فيه لتطال كل أزمات التنمية السياسية التي يمكن أن تعانيها أي من الدول. إذن الأصل هو وجود أزمة في النظام، وطرحت عملية الإصلاحات من النظام السياسي لتفادي تفجر كاد أن يصيب النظام السياسي، لذلك وبسبب طبيعة النظام السياسي ذي السمة العسكرية في موريتانيا، اتخذ قرار الإصلاح من القيادة العسكرية بطرح دستور ١٩٩١ دون تضمنه مبدأين رئيسيين في الإصلاح هما: توسيع قاعدة المشاركة السياسية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة، الأمر الذي أدى إلى أن تكون جدوى الإصلاحات فارغة من محتواها قدر تعلق الأمر بموضوع الإصلاح السياسي. لم تكن خطوات الإصلاح باستثناء إقرار الدستور ألتعددي ذات جدوى بالنسبة للنظام السياسي ، وبدلا من لجوء النظام إلى تجاوز الأخطاء التي اعترت عملية الإصلاح ، سعى جاهدا باتجاه الميل نحو الموقف الأمريكي ، وطالب

بإصلاحات عاجلة داخل الهياكل والمؤسسات السياسية الضعيفة أصلا ، دون أن يبدي تفهما للظروف والمحاذير الداخلية ، أو يظهر وعيا بأهداف الضغوطات والمطالبات الخارجية ، فلجأ النظام السياسي الموريتاني إلى الخارج متوسما فيه إمكانية الخروج من مأزقه ، فسعى باتجاه تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وحارب التيار الإسلامي بدعوى الانسجام مع المطالب الأمريكية أو المزاعم الأمريكية بدعوى مكافحة الإرهاب .

عمليا ، لم تسعف حركة النظام السياسي الخارجية النظام من الفكاك من الضغوطات الخارجية ومطالبها ، إذ شهد النظام حركات انقلابية عبرت عن فشل النظام السياسي في إجراء أية إصلاحات يمكن الركون إليها باستثناء ماسطر في الدستور من مواد . وصارت مجمل عملية الإصلاح بيد الانقلابيين الذين يحكمون موريتانيا ، وبذلك صارت الحاجة ملحة إلى ضرورة إبعاد العسكر عن السياسة إن أريد لموريتانيا تستمر بالإصلاحات .